سياسات التنمية في كوريا الجنوبية
تحت قيادة "بارك غن هي"

*سيد عمر , ** أحلام فرهود , ***يارا خالد

ملخص

إستطاعت كوريا الجنوبية إنجاز قفزة سريعة في مسيرة تطورها وحققت نهضة شاملة تناولت مختلف مرافق حياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وأصبحت تحتل موقعاً مرموقاً في الإقتصاد الدولي، حيث تُمثل تجربة كوريا الجنوبية في التنمية منوذجاً لكيفية التحول من بلد فقير في الموارد والدخل إلى بلد متقدم.

الكلمات المفتاحية للبحث: سياسات التنمية، كوريا الجنوبية، بارك غن هي.

أولاً: مقدمة:

تولت "بارك غن هي" منصب الرئاسة عام 2013 لتصبح الرئيس الحادية عشر لكوريا الجنوبية، وقد تسلمت كافة السلطات الرئاسية بما في ذلك تسلمها لصلاحيات القيادة العليا للقوات المسلحة لكوريا الجنوبية من الرئيس السابق "اي ميونغ باك"، وبمجرد ان تولت "بارك" منصب الرئاسة أسرعت إلى إعادة هيكلة البيت الأزرق والحكومة حتى تتمكن من تحقيق رؤيتها الإدارية، وقد قامت بتحديث كل من مكتب الأمن القومي في البيت الأزرق ووزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتخطيط المستقبلي، وقد جددت مهام منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الإقتصادية على ان يكون رئيس مكتب الأمن القومي بمثابة برج المراقبة لكل من

*استاذ قسم علوم سياسية , كلية التجارة و ادارة الاعمال , جامعة حلوان
** استاذ قسم علوم سياسية , كلية التجارة و ادارة الاعمال , جامعة حلوان
*** كلية التجارة و ادارة الاعمال , جامعة حلوان

الشئون الدبلوماسية والأمنية وقضايا الدفاع الوطني.

كما أعلنت "بارك" عن خطتها لبناء إقتصاد إبداعي وهو ما يمثل رؤيتها لإنعاش الإقتصاد وخلق فرص عمل، وأوضحت "بارك" أن تحديد الوقت يعد عنصراً في غاية الأهمية بالنسبة لسياستها الإقتصادية.

وقد أثبتت تجربة كوريا الجنوبية في التنمية أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسات التعليم في تحقيق العدالة الإجتماعية والحد من التفاوتات الإقتصادية ذلك بأن تحقق المزيد من العدالة في توزيع الدخول في المجتمع بإتاحة فرص وخدمات تعليمية متكافئة لمختلف فئات وطبقات المجتمع، وقد كانت محصلة السياسات المتبعة في مجال التعليم في كوريا الجنوبية توفير قاعدة عريضة من رأس المال البشري موجهة فنياً ومهارياً بما يتسق مع زيادة معدلات التنمية الإقتصادية تزامناً مع تحقيق أهداف العدالة الإجتماعية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

من بين الطرق المختلفة لوسائل تحقيق التنمية تظهر القيادة السياسية بكونها أحد أهم مدخلات اللحاق بركب التنمية، ويصبح ما تتبناه هذه القيادة من سياسات وبرامج وخطط هو أساس عمليات التغيير. وفي هذا السياق قد تختلف القيادات السياسية في توجهاتها وأهدافها وأدواتها سواء فيما يتعلق بتحقيق تنمية متكاملة أو الإقتصار على جانب واحد من جوانب التنمية، ويشار في هذا الصدد إلي نمط القيادة السياسية في كوريا الجنوبية تحت قيادة "بارك غن هي"، وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في:

ما هو دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية في كوريا الجنوبية تحت قيادة "بارك غن هي"؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية من أهمها:

1 – ما هي طبيعة النظام السياسي في كوريا الجنوبية في ظل قيادة "بارك غن هي"؟

2 – ما أبرز ملامح السياسات التنموية في كوريا الجنوبية تحت قيادة "بارك غن هي"؟

3 – ما الأدوار التي قامت بها "بارك غن هي" في التخطيط لسياسات التنمية ووسائل تنفيذها في كوريا الجنوبية؟

ثالثاً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج "صنع القرار" وهذا المنهج يركز على عملية صنع القرار وكيفية إختيار من يتخذونه وخلفياتهم وكيفية صنعهم للقرار، حيث أن عملية صنع القرار السياسي لا تأتي بصورة فجائية أو طارئة أو بصورة عبثية بل تأتي بشكل منظم ومدروس لأنها بالضرورة تحتاج إلي خبرة ودراية وجهد مماثلين من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لإتخاذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة.

مجالات التنمية في كوريا الجنوبية في عهد "بارك غن هي":

هناك العديد من مجالات التنمية في كوريا الجنوبية في ظل قيادة "بارك غن هي" تتمثل في الآتي:

1 -المجال السياسي:

يعد المجال السياسي من أهم المجالات التي ساعدت الرئيسة "بارك غن هى" في تحقيق التنمية الشاملة لكوريا الجنوبية.

وبالتطبيق على كوريا الجنوبية نجد أن لديها نظام متعدد الأحزاب، وقد خضعت هذه الأحزاب السياسية لعدد من التغيرات في الهيكل والإسم في السنوات الأخيرة وبعض الأحزاب التي كان ينتمي إليها بعض الرؤساء السابقين لم تعد موجودة الآن أو قد تغير إسمها، ولكن هذا لم يؤثر عليها جذرياً وإنما ظلت متماسكة.

وقد أصبحت كوريا الجنوبية اليوم دولة ديمقراطية تشارك فيها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكم، وقد وصف الإنتقال في كوريا الجنوبية إلى الديمقراطية بمثابة رحلة طويلة عبر فترات الحكم الإستبدادي، فالحياة السياسية في كوريا الجنوبية تشيد في إطار جمهورية ديمقراطية رئاسية حيث أن الرئيس هو رأس الدولة وتتناول السلطة التشريعية في كل من الحكومة والجمعية الوطنية، والسلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ونجد أن التنمية السياسية في كوريا الجنوبية تتجه نحو التعددية الحزبية وتعتمد على مؤسسات سياسية قوية وقدرة المجتمع الكوري على التعامل مع الإختلافات بالإضافة إلى مساهمات الشباب في النشاطات السياسية[1].

[1]قطامش، نورهان، **اثر التعددية الحزبية على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية** ، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، 2017،ص5

إتسم النظام في كوريا الجنوبية بالعديد من السمات التي ميزته عن غيره من دول المنطقة والتي نبعت بشكل أساسي من إيمانه الراسخ بثقافته الفلسفية والسياسية.

النظام السياسي في كوريا الجنوبية جمهوري ويوجد رئيس للدولة ورئيس للوزراء يتولى رئاسة الوزارة، وتنقسم الحكومة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية:

1-السلطة التنفيذية: يتألف مجلس الوزراء من الوزراء الذين يعينون من قبل الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء، كما أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة الذي ينتخب بالإقتراع الشعبي لفترة واحدة مدتها خمس سنوات، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة الذي يتم تعيينه من قبل الرئيس بشرط موافقة الجمعية الوطنية ويعين أيضاً نواب رئيس الوزراء من خلال الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء، ويتم تنفيذ المهام التنفيذية من قبل الرئيس في حين تشمل مسئوليات رئيس الوزراء الإشراف على المهام الإدارية للوزارات.

2-السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد وهو الجمعية الوطنية وأعضائها ينتخبون لمدة أربع سنوات، حيث يكون هناك 300 عضو في الجمعية الوطنية وهناك 246 عضواً يتم إنتخابهم عن طريق الدوائر الفردية، في حين أنه يتم إنتخاب 54 عن طريق التمثيل النسبي.

3-السلطة القضائية: القضاء في كوريا الجنوبية سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا التي تتكون من ثلاثة محاكم وهي محكمة الإستئناف، والمحكمة الدستورية، والمحكمة

https://democraticac.de/?p=47245&fbclid=IwAR2lDu1BSlJN2zqvz-Ezmgcyg1vFv09EqHDbXCRSvDukF7ot-4Jn9s46Dmk

العليا هي أعلى محكمة في النظام القضائي ويتم تعيين القضاة من قبل الرئيس بموافقة الجمعية الوطنية كما يعين قضاة المحكمة الدستورية من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى والجمعية الوطنية بعد طرح قائمة من الترشيحات.

إن الاصلاح السياسي في كوريا لم يرق إلى مستوى التوقعات الشعبية، كما أن عدم فعالية جهود الإصلاح السياسي تمثل عقبة أمام التنمية السياسية والديمقراطية الكورية، ويرجع فشل تجارب الإصلاح إلى أن كل نظام كان يحاول أن يميز نفسه عن النظم السابقة في عملية الإصلاح وتأسيسه على مصالحة السياسة بدلاً من التركيز على متطلبات التوحيد الديمقراطي[2].

إذاً كوريا الجنوبية جمهورية يرأسها رئيس ينتخب من الشعب لمدة خمس سنوات ولمرة واحدة، والرئيس هو القائد الأعلى للجيش وهو من يعين رئيس الحكومة بموافقة الجمعية الوطنية أي مجلس النواب.

وقد تولت "بارك غن هي" منصب الرئاسة عام 2013 لتصبح الرئيس الحادية عشر لكوريا الجنوبية وتسلمت كافة السلطات الرئاسية بما في ذلك تسلمها لصلاحيات القيادة العليا للقوات المسلحة لكوريا الجنوبية، وقد تخلت "بارك غن هي" عن نموذج التنمية الذي سعت اليه كوريا الجنوبية طويلاً والذي يرتكز حول الأمة وتحويل تركيز الحكومة من الدولة ككل إلى الأفراد من أجل بناء هيكل الرخاء المشترك، كما أن "بارك غن هي" إبنة الرئيس السابق "بارك تشونج هي" وقد حصلت على أعلى

[2] جودة، محمود، **الاحزاب السياسية والتنمية في كوريا الجنوبية** ، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، 2014، ص3
https://democraticac.de/?p=849&fbclid=IwAR3UFLNwWHZhC2RL_hda5SM84d8omiMrmFKO4lfi98_ALzUUZW1ipNY59cQ

نسبة تصويت يحصل عليها مرشح رئاسي في العهد الديمقراطي لكوريا الجنوبية، وقد كان إنتخابها بمثابة علامة فارقة في تاريخ كوريا، حيث أن الثقافة الكورية يغلب عليها الطابع الذكوري وإنتخاب "بارك" ربما كان فرصة ذهبية لتحسين مكانة المرأة هناك.

حيث لعبت "بارك غن هي" دوراً كبيراً وإيجابياً في عملية التنمية السياسية بمعنى أنها كانت ترتكز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد على التخطيط بعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري، كما أن الدولة كانت ترى أن التنمية الإقتصادية أيضاً ستساعدها على بناء قوتها لمواجهة الخطر الشمالي وعدم تكرار تجربة الإستعمار الياباني[3].

أزمة النظام السياسي في عهد "بارك غن هي":

شهدت كوريا الجنوبية أزمة سياسية تخللتها مظاهرات حاشدة للمطالبة برحيل الرئيسة "بارك غن هي" حيث تم تعطيل صلاحياتها في ديسمبر 2015 الماضي بعد تصويت البرلمان على إقالتها وهو القرار الذي أيدته المحكمة الدستورية العليا بالإجماع اثر قضية فساد شملت شركات كبرى، وقد جاء في حكم المحكمة التي ضمت ثمانية قضاة أن أفعال "بارك غن هي" أفسدت روح الديمقراطية وروح القانون في البلاد.

"بارك غن هي" تعتبر أول رئيسة للبلاد منتخبة ديمقراطياً جبرت على ترك منصبها حيث اتهمت بالتآمر مع صديقتها "تشوي سون سيل" ومستشار رئاسي سابق

[3] علو، أحمد، "كوريا الجنوبية: معجزة على ضفاف نهر الهان "، **مجلة الجيش للدراسات والابحاث**، العدد 349، 2014، ص2

بالضغط على شركات للتبرع لمؤسستين اقيمتا لدعم مبادرتها السياسية فضلاً عن تهم بطلب رشاوي بقيمة 43 مليار وون من رئيس مجموعة سامسونج مقابل دعم الحكومة لدمج شركتين تابعتين لسامسونج في عام 2015 بهدف سيطرته على المجموعة، فقد سمحت أيضاً لصديقتها بالتدخل في شئون الدولة على الرغم من أنها لم تشغل أي منصب حكومي.

وأدت الفضيحة إلى توجيه الإتهام ضدها في البرلمان في ديسمبر 2016 وجردت من السلطة رسمياً بقرار المحكمة الدستورية في 10 مارس 2017 ، حيث قضت المحكمة في كوريا الجنوبية بسجن رئيسة البلاد المعزولة "بارك غن هي" 24 عاماً وتضمن الحكم تغريم الرئيسة المعزولة بنحو 17 مليون دولار أمريكي وإعتمدت المحكمة 16 تهمة موجهة للرئيسة السابقة من بين 18 تهمة في جلسة الحكم[4].

إتسم النظام الكوري بمركزية السلطة حيث تمركزت السلطة دائماً في يد الرئيس بشكل خاص والسلطة التنفيذية بشكل عام، حيث رأت النخبة السياسية في كوريا الجنوبية أن مركزية السلطة ووجود سلطة تنفيذية قوية قادرة على تنفيذ العديد من السياسات والقرارات يساعد على وضع أسس قوية للإستقرار السياسي في النظام الكوري ولعل هذا الإستقرار كان صورياً ولكنه يظل إستقراراً بالمعنى السياسي لذا فإن تحول النظام السياسي لاحقاً إلى نظام أكثر ديمقراطية تلعب فيه الجمعية

[4]لطفي، وفاء، كوريا الجنوبية حين يهدد الفساد مستقبل الديمقراطية، **مجلة الديمقراطية**، العدد 66، 2017،ص2

الوطنية الكورية والهيئات القضائية دوراً فعالاً حيث أوضح أن النظام في كوريا الجنوبية لم يكن بحاجة إلى التشديد على مركزية السلطة للحفاظ على الإستقرار[5].

2-المجال الاقتصادي:

إن كوريا الجنوبية إعتمدت في مسيرتها التنموية على العديد من الإستراتيجيات والخطط التنموية التي ساعدتها في إنطلاقتها التنموية، حيث أنها إتبعت في البداية سياسة التوجه للداخل (سياسة إحلال الواردات)، وذلك لحماية الصناعات الخفيفة المحلية والعمل على إيجاد قاعدة من الصناعات المحلية، وبعد ذلك إتبعت كوريا الجنوبية سياسة التوجه للخارج (سياسة التصنيع للتصدير) بعد أن صنعت قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق المالية.

وما أسهم في دفع عملية التنمية الإقتصادية تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في إقتصاد السوق في المراحل الأولى في عملية التنمية الإقتصادية وعدم الإعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولم تكن الدولة تتدخل في النشاط الإقتصادي والصناعي إلا من حيث وضع السياسات العامة والإستراتيجيات الكبرى ووضع الخطط والمشاريع وإعتماد الميزانيات ومتابعة مراحل التنفيذ وذلك بمعنى أن كوريا الجنوبية قد تبنت التخطيط المركزي[6].

[5]جودة، محمود، **الاحزاب السياسية والتنمية في كوريا الجنوبية**، مرجع سبق ذكره، ص4

[6]الدهشان، سعيد، **التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة** ، رسالة ماجستير، (غزة: كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، 2017) ص40،41

والجدير بالذكر أن نهضة كوريا الجنوبية ترجع في المقام الأول إلى الجنرال "بارك تشونج هي" الذي وصل إلى الحكم عام 1961 وإستمر في الحكم حتى عام 1979 عندما تم إغتياله بعد أن وضع أسس التقدم الإقتصادي لكوريا الجنوبية.

وفي هذا السياق فقد منح "بارك تشونج هي" للتنمية الإقتصادية أولوية كبرى، حيث كانت كوريا الجنوبية تعاني من نقص حاد في نسبة الإدخار وتراجع في حجم المساعدات الخارجية، وقد أنشأ "بارك" لمواجهة هذه التحديات بنوكاً حكومية وأمم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية كما غير إستراتيجية التنمية الإقتصادية من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى أخرى تعتمد على إقتصاد موجه نحو الصادرات وكان هذا التحول ضرورياً للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها القطاع الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق إستقلال تام[7].

وقد حقق إقتصاد كوريا الجنوبية تحت قيادة "بارك غن هي" نمواً بنسبة 3% خلال عام 2013 على ضوء إستمرار إرتفاع معدل الصادرات وإنفاق المستهلكين، وقد أعلن البنك المركزي في كوريا الجنوبية أن النمو بلغ 3% في عام 2013 متجاوزاً التقديرات الرسمية التي أكدت أن النسبة وصلت فقط إلى 2,8%، وقد إرتفع معدل الصادرات الكورية الجنوبية التي تمثل 50% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 4,3% خلال فترة الرئيسة "بارك غن هي" وذلك على أساس المعيار السنوي.

وبهذه التقديرات يكون إقتصاد كوريا الجنوبية قد حقق في عام 2013 أعلى نمو سنوي منذ عام 2011 عندما بلغت نسبة النمو 3,7%.

[7] لطفي، وفاء، مرجع سبق ذكره، ص52

وقد جاءت هذه البيانات في وقت حافظ فيه البنك المركزي الكوري على نسبة 3,8% المتوقعة للنمو الإقتصادي خلال عام 2014، بينما خفض توقعات التضخم إلى 2,3% مقارنة بالتقدير السابق الذي توقع إنخفاضه إلى 2,5%.

وقد جمد البنك المركزي الكوري معدل الفائدة الأساسي عند 2,5% فيما يشهد الإقتصاد المحلي تحسناً وسط مساعي للحد من التضخم، كما زاد الإنفاق الخاص إلى 2% في عام 2013 بوتيرة أسرع من عام 2012 عندما حقق إرتفاعا بنسبة 2,1% على أساس سنوي، وقال البنك المركزي أن الدخل القومي الإجمالي هو مقياس القوة الشرائية للسكان وقد إرتفع بمقدار 4% على أساس سنوي[8].

واجه الإقتصاد الكوري عدة أزمات منذ إنتهاء عصر النمو الإقتصادي السريع في القرن الحادي والعشرين، وإستمر ركود نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد منذ عام 2007 حيث تجاوزت قيمته 20000 دولار وهو إنخفاض متوقع في معدل النمو الإقتصادي من 3,5% في عام 2010 إلى 2,1% في عام 2019 وظل معدل التوظيف حوالي 59% منذ عام 2007، وقد كان هناك إنخفاض في معدل العمالة في جميع الصناعات من 10,1 في عام 2005 إلى 7,9 في عام 2011

وقد إقترحت قيادة "بارك غن هي" منذ توليها السلطة في عام 2013 الإقتصاد الإبداعي المتمحور حول الوظيفة الاقتصادية كقلب أساسي، وفلسفة شئون الدولة في حل المشاكل المذكورة حتى لو كان من الصعب تحليل النتائج الملموسة للإبداع الإقتصادي.

[8] Jong-Wha Lee**, The Republic of Koreas Economic Growth and Catch-up: Implications for the People Republic of China**, Asian Development Bank Institute, 2016, P.19

كانت سياسة الإقتصاد الإبداعي جزءاً من السياسة الإقتصادية في كوريا الجنوبية حتى قبل إفتتاح إدارة "بارك غن هي" الحكومات المحلية التي لديها تنفيذ إستراتيجيات لإنشاء مدن إبداعية، منذ التسعينيات يتم تنفيذ هذه الإستراتيجيات وحتى الآن كجمهور محلي وذلك بخدمات لتعزيز الصناعات الإبداعية الأساسية مثل الثقافة والفنون والخروج عن مفهوم التنمية الإقليمية التي تتمحور حول التصنيع وأهمية الثقافة والإبداع كأجزاء أساسية في إستراتيجيات التنمية الإقليمية ثم إدراكه بشكل عام على مستوى العالم وبالتالي قد ينظر إلى هذا إمتداداً لإستراتيجية اليونسكو للتنمية الإقليمية مع الإبداعية والصناعية تحت شعار "الثقافة والتنمية".

وقد ركزت "بارك غن هي" منذ عامها الأول على نشر مفهوم الإقتصاد الإبداعي والتركيز على تحقيق ذلك بطريقة علمية من خلال التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمؤسسات ذات الصلة، وأعلنت خطة العمل للإقتصاد الإبداعي من أجل التنفيذ الكامل للحكومة الرئيسية وقد أعلنت رؤيتها من خلال ثلاثة أهداف وهي:

1-خلق فرص في سوق العمل.

2-تعزيز الإقتصاد العالمي من خلال القيادة الإبداعية.

3-خلق المجتمع الذي يحترم الإبداع.

وقد إقترحت إدارة "بارك غن هي" الأدوار والواجبات كإستراتيجيات ترويجية للإبداع في الإقتصاد الكوري الجنوبي الذي ينطوي على التكنولوجيا العلمية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وقد كشفت "بارك غن هي" في عامها الثاني من السلطة

عن الخطة الثلاثية للإقتصاد من خلال الإبتكار الذي حلل السياسات والبدائل المقترحة للمشاكل مثل تثبيت الأجور ونمو مرجح بشكل مفرط نحو الصادرات[9].

مؤشرات قياس التنمية:

يعتبر الناتج القومي الإجمالي GNP أو الناتج المحلي الإجمالي GDP هو المقياس التقليدي للتنمية الإقتصادية ويشتق من خلاله مؤشرات التنمية في كوريا الجنوبية، ومن أهم هذه المقاييس الأكثر شيوعاً، متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وبالطبع هناك العديد من الإنتقادات التي وجهت لهذه المقاييس ومنها:

أ)إن الدخل ليس الهدف النهائي للنشاط الإقتصادي، وإنما هو على أحسن الفروض هدف نائب عن الهدف الأصلي وهو تحسين الرفاهية الإجتماعية، وهذه الرفاهية لا تعتمد فقط على الناتج القومي الإجمالي.

ب)من المعروف أن زيادة الناتج القومي الإجمالي قد لا تكون راجعة إلى زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، ولكن قد يكون سببها إرتفاع الأسعار (التضخم).

ج)أحد العيوب الرئيسية لمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومقياس معدل النمو من الناتج القومي الإجمالي، أنهما يخفيان طريقة توزيع الناتج

[9] Cha Doo-Won, **The Creative Economy Of The Park Geun-Hye Administration**, The Korea Economic Institute Of America, 2015, P.37,40,41

على مختلف الفئات الإجتماعية، فالواقع أن أياً من هذين المقياسين ليس سوى متوسط حسابي يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع.

د)يثير إستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الكثير من المشاكل عند مقارنة الآداء التنموي في دولة ما بأداء غيرها من الدول.

-وبسبب المشاكل السابقة، حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية UNRISD عام 1970 صياغة مقياس عام للتنمية الإقتصادية كبديل للمقياس التقليدي للناتج القومي، والقياس المقترح هو مقياس مركب من 18 مؤشراً من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، وقد تم إختيارها من بين 73 مؤشراً لمجموعة مكونة من 58 دولة من الدول النامية والمتقدمة، وقد تم إنتقاء الثمانية عشر مؤشراً من بين الثلاثة والسبعين مؤشراً حسب القيمة المتوسطة لمعامل الإرتباط بين كل مؤشر وباقي المؤشرات من المجموعة الأصلية، فقد إعتبر أن المؤشرات ذات الإرتباط المرتفع في المتوسط مع بقية المؤشرات تصلح أكثر من غيرها كمؤشرات لعملية التنمية في مجموعها، وفيما يلي بيان بهذه المؤشرات[10]:

1-توقع الحياة عند الميلاد.

2-نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر.

3-متوسط الإستهلاك اليومي للفرد من الروتين الحيواني.

4-نسبة الإستيعاب من التعليم الإبتدائي والثانوي معاً.

[10] التميمي، سارة، **دور نظم المعلومات الادارية في التنمية الاقتصادية في دولة كوريا الجنوبية**، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية جامعة الزقازيق، 2016) ص83

5-نسبة الملتحقين بالتعليم المهني أو الفني.

6-متوسط عدد الأفراد لكل أسرة.

7-متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان.

8-متوسط عدد أجهزة التليفون لكل ألف من السكان.

9-متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان.

10-نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء، غاز، مياه نقية.

11-الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للذكور فقط).

12-نسبة الذكور البالغين الذين يعملون في الزراعة.

13-متوسط إستهلاك الفرد للكهرباء.

14-متوسط إستهلاك الفرد من الصلب.

15-متوسط إستهلاك الفرد من الطاقة.

16-نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

17-متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية.

18-نسبة من يعملون بأجر أو راتب إلى جملة السكان.

3-التطور التكنولوجي في كوريا الجنوبية:

هناك عدة مراحل تتناول التطور العلمي والتكنولوجي في كوريا الجنوبية وهي كالآتي:

-مراحل سياسة العلم والتكنولوجيا الداعمة لعملية التصنيع في كوريا الجنوبية:

يعتبر الإهتمام بالإستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أحد أهم ركائز النمو الصناعي الكوري، وقد أولت الحكومة الكورية إهتماماً كبيراً للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي منذ وضع أولى خطط التنمية الإقتصادية في أوائل الستينات، وتتميز جهود البحوث والتطوير في كوريا الجنوبية أنها تتم لتحضيد تلك الخطط القومية المتعاقبة وخاصة إستراتيجيات التنمية المتبعة المتعلقة بالقطاع الصناعي، ويمكن تقسيم سياسة العلم والتكنولوجيا الداعمة لعملية التصنيع في كوريا الجنوبية إلى ثلاث مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: إستهدفت فيها الصناعة الإحلال محل الواردات والصناعات كثيفة العمالة واكب ذلك سياسة للعلم والتكنولوجيا داعمة لتقوية التعليم الفني وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتشجيع إستيراد التكنولوجيا من الخارج، وخلال فترة الستينات تم إنشاء وزارة مستقلة للعلوم والتكنولوجيا MOST، كما تم إنشاء المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا KAIST، وتوالى إنشاء عدد من الجهات البحثية.

المرحلة الثانية: إستهدفت فيها سياسة العلم والتكنولوجيا تشجيع البحث العلمي لمقابلة متطلبات التنمية الصناعية، وإنجاز إستراتيجية التصنيع الثقيل لتطويع التكنولوجيا المستوردة "وتماشياً مع هذا عملت الحكومة على تنمية وإنشاء

المؤسسات والمراكز البحثية والعلمية التي تعمل في مجالات الآلات وبناء السفن والعلوم البحرية، والإلكترونية، والكهرباء".

المرحلة الثالثة: إتجهت فيها السياسة الصناعية نحو الأنشطة التي تعتمد على الكثافة التقنية والصناعات عالية التكنولوجيا، وتشجيع التطوير الفني للقوى البشرية وزيادة الإنتاجية، وقد تزامن ذلك مع تبني سياسة أعداد العلماء على أعلى مستوى والتعاون بين المعاهد البحثية والجامعات والصناعة لزيادة إنتاجية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المجالات المختارة.

وتقوم وزارة العلم والتكنولوجيا منذ عام 1982 بتنفيذ برنامج طويل المدى للتكنولوجيا العالية التي تستخدم على نطاق واسع، وذلك لدعم وتحسين الميزة التنافسية للمنتجات الكورية في الأسواق.

وتجدر الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية قد تمكنت من إمتلاك التكنولوجيا من خلال سبيلين:

الاول:هو نقلها من الخارج أفقياً.

الثاني:من خلال التكنولوجيا المولدة محلياً في مؤسسات البحوث والتطوير المحلية.

ومن ثم فقد عملت كوريا الجنوبية منذ البداية على أن تكون عملية نقل التكنولوجيا تتم بالتزامن مع تطوير الإمكانات الذاتية، مما أدى إلى نقل التكنولوجيا بكفاءة أفضل وتفادي الإخفاق التكنولوجي[11].

-عوامل نجاح تجربة التنمية في كوريا الجنوبية:

تتمثل أهم عوامل نجاح تجربة كوريا الجنوبية في:

1-العامل البشري:

لعبت اليد العاملة في كوريا الجنوبية دوراً حاسماً في إنجاح التجربة التنموية الكورية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية، فإستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع، كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني إهتماماً كبيراً مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وقد بلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة وعملت الدولة على إنبعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب.

2-الشركات العملاقة:

[11] سلمان، أحمد، **اثر الاستثمار في صناعة التكنولوجيا المتقدمة على التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على كوريا الجنوبية والكويت** ، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية قسم العلوم السياسية جامعة الزقازيق،2016) ص92،93

كان القطاع الكوري الخاص منظماً على شكل شركات عملاقة، تزاول كل الأنشطة الإقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات، وقد شكلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدولة حيث كانت هذه الذراع تحدد الإختبارات الإستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، وإستفادت هذه الشركات من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف.

3-البيروقراطيون:

يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا الجنوبية في جزء كبير منه إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الإقتصادي ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة، حيث أنشأت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة وتشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي حيث كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي، وكانت لديهم رؤية إقتصادية واضحة، وكانوا يعملون على التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الإستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء إقتصاد قوي وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية

وتحسينها ودخول الصناعة الكورية الأسواق العالمية بعد أن أصبحت قوة إقتصادية وتجارية عالمية[12].

4-العوامل الخارجية:

ساهمت الولايات المتحدة في التجربة التنموية الكورية، وذلك من خلال توفيرها لمظلة أمنية للجنوب وتقديمها لمساعدات مالية مهمة.

حيث حرصت الولايات المتحدة على مساعدة كوريا الجنوبية بسخاء لتسريع عملية النمو الإقتصادي فيها وتطويرها كنموذج للنظام الرأسمالي البديل للنظام الإشتراكي في كوريا الشمالية، كما أن وجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة على الأراضي الكورية الجنوبية خفض من معدلات الإنفاق العسكري.

-أولاً:سياسات "بارك غن هي" في مواجهة تحديات التنمية:

1-دور الدولة:

لعبت الدولة دوراً كبيراً وإيجابياً في عملية التنمية الإقتصادية، ويشار إلى أن التدخلات كانت ترتكز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد على التخطيط والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري، كما أن الدولة كانت ترى أن التنمية الإقتصادية تساعدها على بناء قوتها لمواجهة الخطر الشمالي وعدم تكرار تجربة الإستعمار الياباني.

[12] الجافور، نواف، **دور سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار النقدي بالتطبيق على الكويت وكوريا الجنوبية** ، رسالة ماجستير، (القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية جامعة الزقازيق،2017) ص140،139

2-التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص:

أظهرت التجربة الكورية أن الحكومة كانت قادرة على تقليل مشاكل التنسيق بينها وبين القطاع الخاص، وكانت قادرة بفعل العلاقات التي نسجها البيروقراطيون مع الشركات الكبرى والبنوك على الحصول على المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي يمكن أن تساهم بفاعلية في النمو الإقتصادي.

3-التعليم البحث العلمي:

شجعت "بارك غن هي" على وضع قوانين قوية للبحث العلمي وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصاً في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايو تكنولوجي للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية.

4-الإستثمار في العنصر البشري:

أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب من خلال التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية[13].

-ثانياً:تحديات التنمية وسبل مواجهتها في كوريا الجنوبية[14]:

[13] الجافور، نواف، مرجع سبق ذكره، ص144

لا تختلف كوريا الجنوبية عن غيرها من الدول الصناعية المتقدمة في أنها قد واجهت العديد من المشاكل والصعوبات النابعة من متطلبات التنمية ومن مستلزمات إستمرارها، غير أن ما يميز كوريا الجنوبية عن غيرها من هذه الدول يتمثل في قدرتها على معالجة تلك المشاكل والصعوبات ومن بينها:

1-رغم أن كوريا الجنوبية لا تمتلك قاعدة عريضة من المواد الأولية ومصادر الطاقة المحلية وفي مقدمتها البترول، مما جعلها تعتمد على المواد الأولية المستوردة لسد حاجاتها المتنوعة والمتطورة والواسعة، لكن كوريا الجنوبية إستطاعت ومازالت تستطيع الحصول على هذه المواد نظراً لتوفرها في السوق العالمية وسهولة الحصول عليها، فتقوم بإستيرادها وخزنها في ما تمتلكه من الخزانات الإستراتيجية، ولا يقتصر إستهلاكها محلياً وإنما تقوم بتسويقها إلى الدول الصناعية الواقعة ضمن إقليمها.

2-بما أن كوريا الجنوبية تعتمد بصورة أساسية على السوق العالمية في إدامة حياتها الإقتصادية، كونها تنتهج سياسة إقتصادية تصديرية، تجعلها حلبة التنافس والصراع مع القوى الإقتصادية الدولية الرائدة، إلا أنها إستطاعت أن تواصل زيادة تعاملها التجاري مع الدول النامية ودول أوروبا الشرقية فضلاً عن تزايد صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 25,3% في عام 2004، وإلى الإتحاد الأوروبي بمعدل 39,5% من العام نفسه، وإلى الصين بحوالي 48 مليار دولار في عام 2003.

[14] العنزي، دلال، **الانفاق الحكومي على التعليم واثره على سوق العمل في كوريا الجنوبية** ، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية جامعة الزقازيق، 2016) ص90

وطبقاً لما أعلنه البنك المركزي الكوري الجنوبي ففي عام 2008 إقتصاد كوريا الجنوبية نما بنسبة 4,9% وكانت الصادرات التي تشكل حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي لكوريا الجنوبية قد سجلت خلال الربع الآخير من عام 2007 نمو بمعدل 7,3%، حسب إعلان البنك المركزي، وطالما إستمر نمو الإقتصاد الكوري الجنوبي، فإن كوريا الجنوبية لم تعد لها مشكلة في الأسواق العالمية، بقدر ما سوف تصبح قادرة على زيادة مساهمتها لتطوير الإقتصاد الدولي عن طريق دفع عجلة التعاون مع دول العالم على أساس المزايا المتبادلة والمكملة لبعضها البعض.

ولا شك أن كوريا الجنوبية مدركة لحقيقة الأمر أن هدف التنمية يتوضح من خلال زيادة رفاهية المجتمع وليس من تسارع النمو الإقتصادي وذلك عندما تقوم بوضع خططها الإقتصادية على المستوى القومي.

ومن خلال متابعة مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية يبدو أنها واجهت تحديات، وقد تمكنت هذه الدولة أن تنتهج سياسات صحيحة وتتبع السبل الأكثر ملاءمة لمواجهتها ومعالجتها بما في ذلك إستعدادها لمواجهة التحدي الأكبر وهو إستيعابها للإقتصاد الكوري الشمالي المتدني، وذلك عقب تحقيق الوحدة بين الكوريتين بحيث تصبحان دولة واحدة بصورة سلمية[15].

أهداف التعليم في كوريا الجنوبية وفق خطة بارك غن هي:.

يهدف التعليم في كوريا الجنوبية إلى تحقيق مجموعة من النقاط وهي: تمكين كل فرد في المجتمع من تهذيب شخصيته، وكذلك تعزيز القدرة على مساعدة نفسه

[15] العنزي، دلال، مرجع سابق، ص91

في الحياة، وأداء واجباته العامة، مساهمة الفرد في تنمية الدولة الديمقراطية، وتحقيق هدف الأفراد المشترك لخدمة البشرية، تنمية البعد الأخلاقي للأفراد من خلال التركيز على التربية الخلقية في بناء الشخصية الكورية، تكوين الشخصية المتكاملة، وتنمية وجهات النظر الإنسانية، حيث يتبنى التعليم الكوري مبدأ الشخصية المتكاملة، التأثير على الإستقرار السياسي من خلال إسهاماته في التنمية السياسية فمن أهدافه تدعيم الوعي السياسي لدى المواطنين، وتشجيع مشاركتهم في العملية السياسية، تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في تنمية الموارد البشرية ذات المستوى المرتفع من خلال إسهام التعليم في إنشاء إسلوب صحيح لأخلاقيات العمل، الإهتمام بتنمية قدرات الأفراد وتحفيزهم، تنمية القدرة على الإبتكار، وتقديم الإنجازات الفنية ذات المستوى الرفيع، تعزيز حب الحرية، والتعاون المتبادل حيث يعد أساساً لنسق الحياة الإجتماعية وضماناً لدوامه، تشجيع الأنشطة الخلاقة، والقدرة على الإبداع[16].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث لتحليل سياسات التنمية في كوريا الجنوبية تحت قيادة "بارك غن هي" والتي تنقسم إلى عدة مجالات، وهي المجال السياسي الذي يعد من أهم المجالات التي ساعدت "بارك" في إنطلاق مسيرتها التنموية، والمجال الإقتصادي الذي إعتمدت فيه على العديد من الخطط والإستراتيجيات التنموية، حيث إتبعت سياسة إحلال الواردات وذلك لحماية الصناعات الخفيفة، ثم إتبعت سياسة التوجه

[16] عبدالحميد، أحمد، **الاستثمار في الموارد البشرية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية** ، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية جامعة الزقازيق، 2018) ص63

للخارج بعد أن صنعت قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق المالية، والتطور التكنولوجي في كوريا الجنوبية حيث أن الإهتمام بالإستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أحد أهم ركائز النمو الصناعي الكوري وإستهدفت ثلاثة مراحل، فإستهدفت الأولى الإحلال محل الواردات والصناعات كثيفة العمالة، أما المرحلة الثانية إستهدفت سياسة العلم والتكنولوجيا تشجيع البحث العلمي لمقابلة متطلبات التنمية الصناعية وإنجاز إستراتيجية التصنيع الثقيل لتطويع التكنولوجيا المستوردة، أما المرحلة الثالثة إتجهت نحو الأنشطة التي تعتمد على الكثافة التقنية والصناعات عالية التكنولوجيا، وتتمثل عوامل نجاح تجربة التنمية بكوريا الجنوبية في العامل البشري حيث أن رأس المال البشري يعد أهم مورد للتنمية، والشركات العملاقة التي تزاول كل الأنشطة الإقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج وبالتالي جزء كبير من الصادرات، والعوامل الخارجية حيث ساهمت الولايات المتحدة في التنمية الكورية الجنوبية من خلال توفيرها لمظلة أمنية للجنوب وتقديمها لمساعدات مالية مهمة، وتناول نهاية البحث أهم أهداف التعليم في كوريا الجنوبية في ظل قيادة "بارك غن هي" تمكين كل فرد في المجتمع من تهذيب شخصيته، وكذلك تعزيز القدرة على مساعدة نفسه في الحياة، وأداء واجباته العامة، مساهمة الفرد في تنمية الدولة الديمقراطية، وتحقيق هدف الأفراد المشترك لخدمة البشرية، تنمية البعد الأخلاقي للأفراد من خلال التركيز على التربية الخلقية في بناء الشخصية الكورية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- نورهان احمد قطامش، **اثر التعددية الحزبية على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية**، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، 2017)

2-محمود خليفة جودة، **الاحزاب السياسية والتنمية في كوريا الجنوبية** ، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، 2014)

3-احمد علو، "كوريا الجنوبية: معجزة على ضفاف نهر الهان"، (**مجلة الجيش للدراسات والابحاث**، العدد 349، 2014)

4-وفاء لطفي، كوريا الجنوبية حين يهدد الفساد مستقبل الديمقراطية، (**مجلة الديمقراطية**، العدد 66، 2017)

5-سعيد كامل فخري الدهشان، **التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة** ، رسالة ماجستير، (غزة: كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، 2017)

6- سارة محمد ناصر التميمي، **دور نظم المعلومات الادارية في التنمية الاقتصادية في دولة كوريا الجنوبية**، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية جامعة الزقازيق، 2016)

7-احمد فلاح صالح مهاوش سلمان، **اثر الاستثمار في صناعة التكنولوجيا المتقدمة على التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على كوريا الجنوبية والكويت**، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية قسم العلوم السياسية جامعة الزقازيق،2016)

8- نواف سلمان فهد الجافور، **دور سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار النقدي بالتطبيق على الكويت وكوريا الجنوبية** ، رسالة ماجستير، (القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية جامعة الزقازيق،2017)

9- دلال عبدالرحمن مناور العنزي، **الانفاق الحكومي على التعليم واثره على سوق العمل في كوريا الجنوبية** ، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية جامعة الزقازيق، 2016)

10- احمد السيد علي عبدالحميد، **الاستثمار في الموارد البشرية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية** ، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الاسيوية جامعة الزقازيق، 2018)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1-Cha Doo-Won, The Creative Economy Of The Park Geun-Hye Administration**, The Korea Economic Institute Of America**, 2015.

2-Jong-Wha Lee, The Republic of Koreas Economic Growth and Catch-up: Implications for the People Republic of China, **Asian Development Bank Institute**, 2016.